



تطوير الإدارة الجمركية فى مصر

دكتورة/ أمنية حلمى

المركز المصري للدراسات الاقتصادية

وجامعة القاهرة

2002

القضايا الأساسية



1. ما هي أهم مشاكل التعامل مع الإدارة الجمركية؟
2. ما هي الأسباب الرئيسية المسؤولة عن هذه المشاكل؟
3. كيف يمكن تحقيق إدارة جمركية أكثر كفاءة وفاعلية؟

1. ما هي أهم مشاكل التعامل مع الإدارة الجمركية؟

Transaction Costs

• ارتفاع تكلفة المعاملات الاقتصادية

• انخفاض معدل التحصيل

• كثرة المنازعات



ارتفاع التكلفة نتيجة زيادة الرسوم المالية



مدفوعات
غير
رسمية/حاوية

مصر 100 – \$130
لبنان \$ 275

رسوم التخليص
الجمركي/حاوية

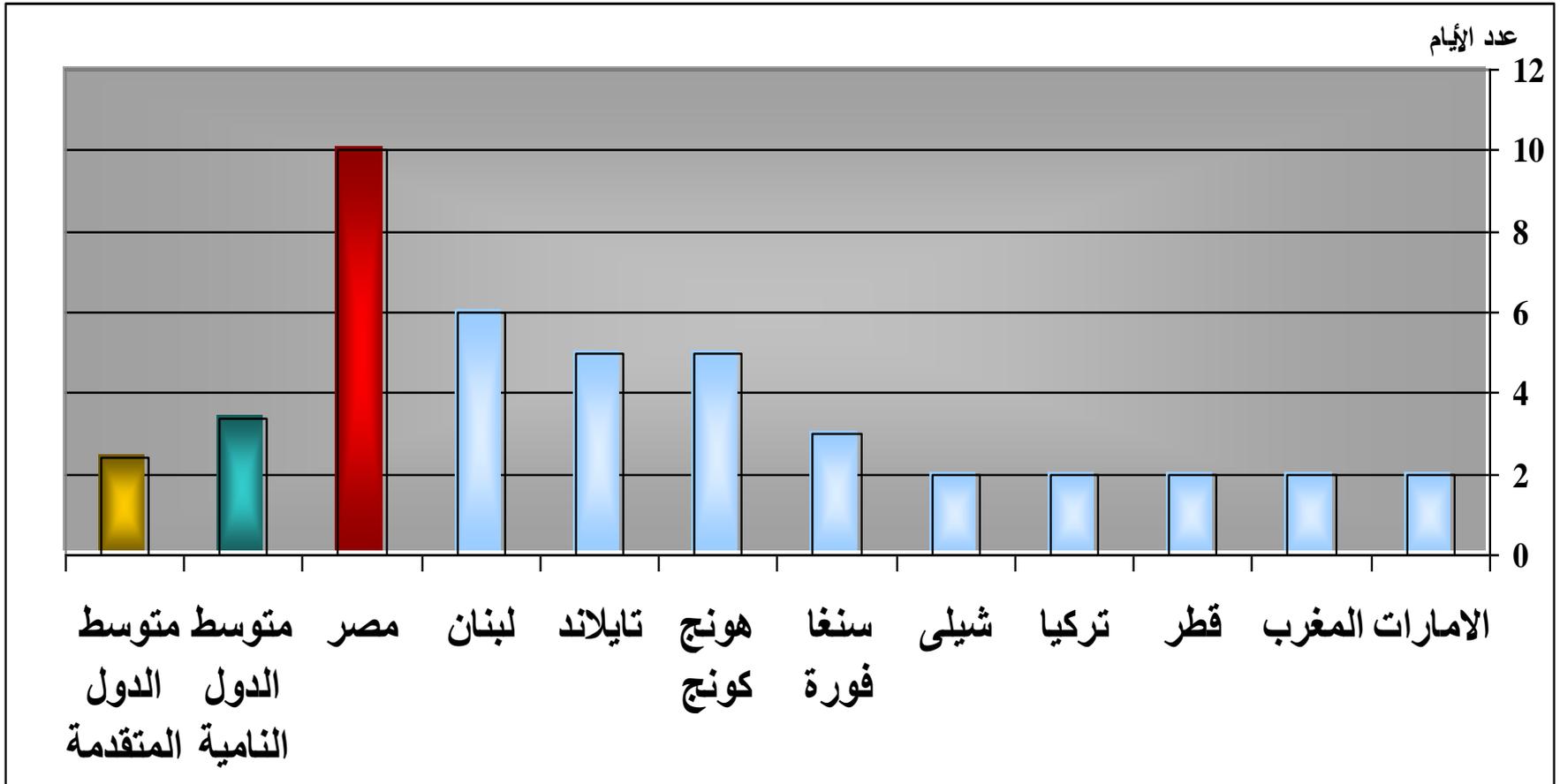
مصر 26 – \$ 180
لبنان 35 – \$ 50
الأردن \$ 19
سوريا \$ 10

رسوم
الميناء/حاوية

مصر \$ 185
الإمارات \$ 156
الأردن \$ 92

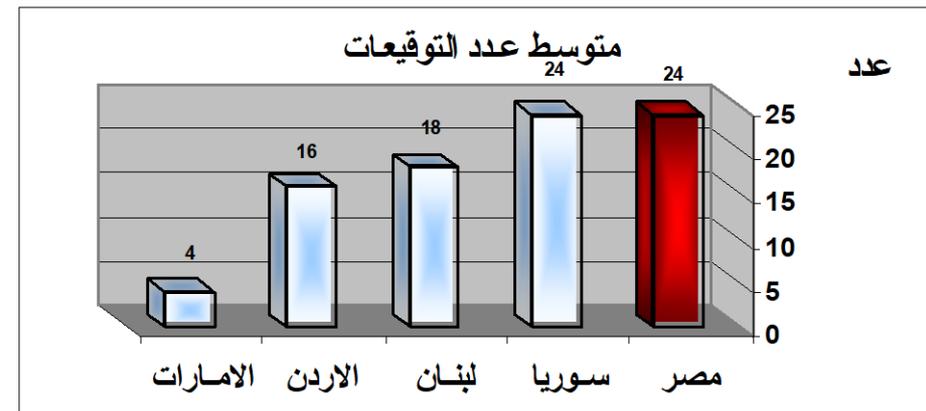
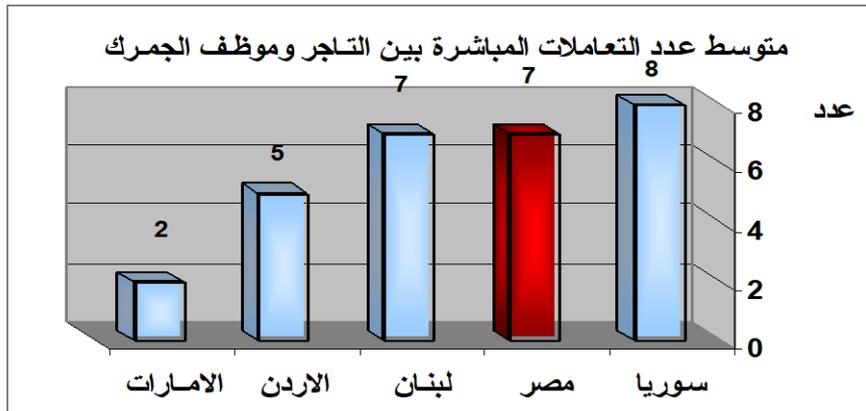
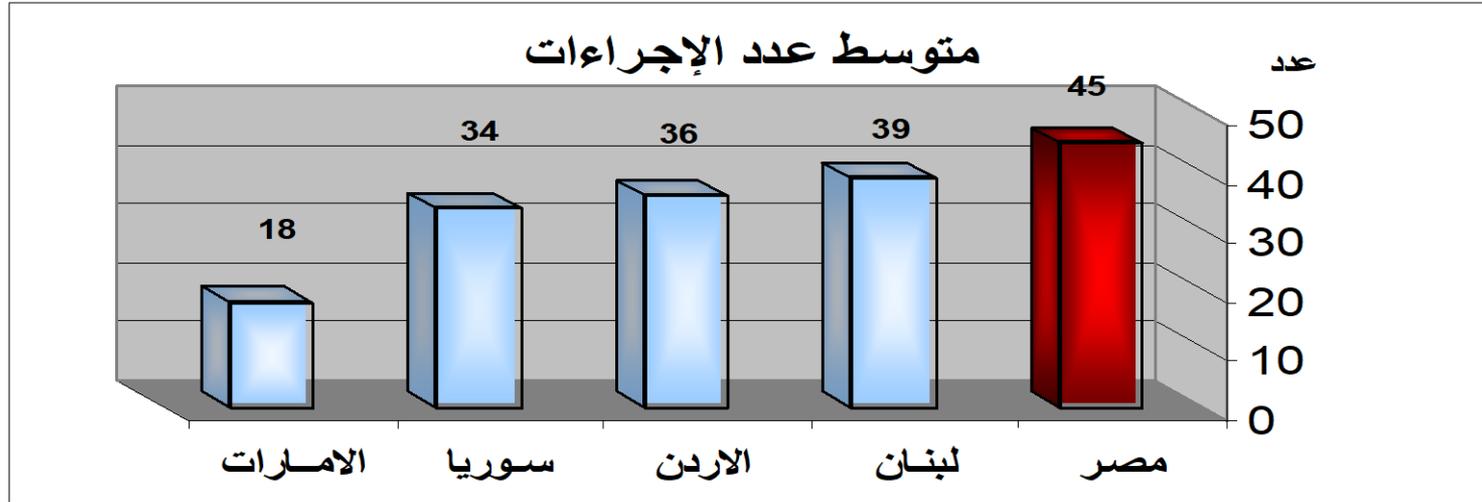
ارتفاع التكلفة

نتيجة طول زمن التخليص الجمركي للشحن البحري (1999/2000)



ارتفاع التكلفة

نتيجة تعدد الإجراءات الجمركية وعدم وضوحها



انخفاض معدل التحصيل



بيانات عن السنة المالية 2000/2001

7.4	حصيلة الضرائب الجمركية بالمليار جنيه
63.4	الواردات بالمليار جنيه
%11.7	معدل التحصيل
%13.9	المتوسط المرجح للضريبة الجمركية

المصادر: البنك المركزى المصرى ووزارة المالية والتعريفات الجمركية لعام 2000 وتعديلاتها



كثرة المنازعات الجمركية

- زيادة عدد المنازعات من 1248 عام 1992 إلى 2929 عام 1997، بمعدل 135%
- ارتفاع نسبة اللجوء إلى التحكيم العالى لتسوية المنازعات من 26% إلى 49% خلال نفس الفترة
- تراكم نحو 5000 حاوية من بضائع "المهمل"

المصدر: منظمة التجارة العالمية. 1999

2. ما هي الأسباب الرئيسية المسؤولة عن هذه المشاكل؟

هيكل الحماية



كثرة الفئات الجمركية يؤدي إلى صعوبة التبنيذ وارتفاع تكلفة المعاملات وكثرة المنازعات

عدد فئات التعريفه	الدولة
29	مصر
1	شيلي
2	بيرو
3	بوليفيا
5	بنجلاديش

هيكل الحماية

طبيعة الحواجز غير الجمركية تؤدي إلى ارتفاع تكلفة المعاملات

1. استخدام الرقابة النوعية في بعض الأحيان كبديل عن حظر الواردات (ارتفاع عدد البنود الخاضعة لهذه الرقابة من 32 عام 1994 إلى 191 عام 2002)

2. نحو 70 % من المعايير الفنية المصرية (للصحة والبيئة والسلامة) غير متوافقة مع المعايير الدولية

3. التمييز أحياناً بين الواردات والمنتجات المحلية عند تطبيق المعايير

القواعد والإجراءات الجمركية وتطبيقها



- الكشف "العيني" على البضائع
- "القيمة التعاقدية" لتأمين الواردات
- المراجعة "اللاحقة" لسجلات التاجر
- المعاملات "الورقية" والاستخدام المحدود لتكنولوجيا المعلومات
- الحوافز "غير الملائمة" للموارد البشرية

الحوافز غير الملائمة للموارد البشرية تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التعامل

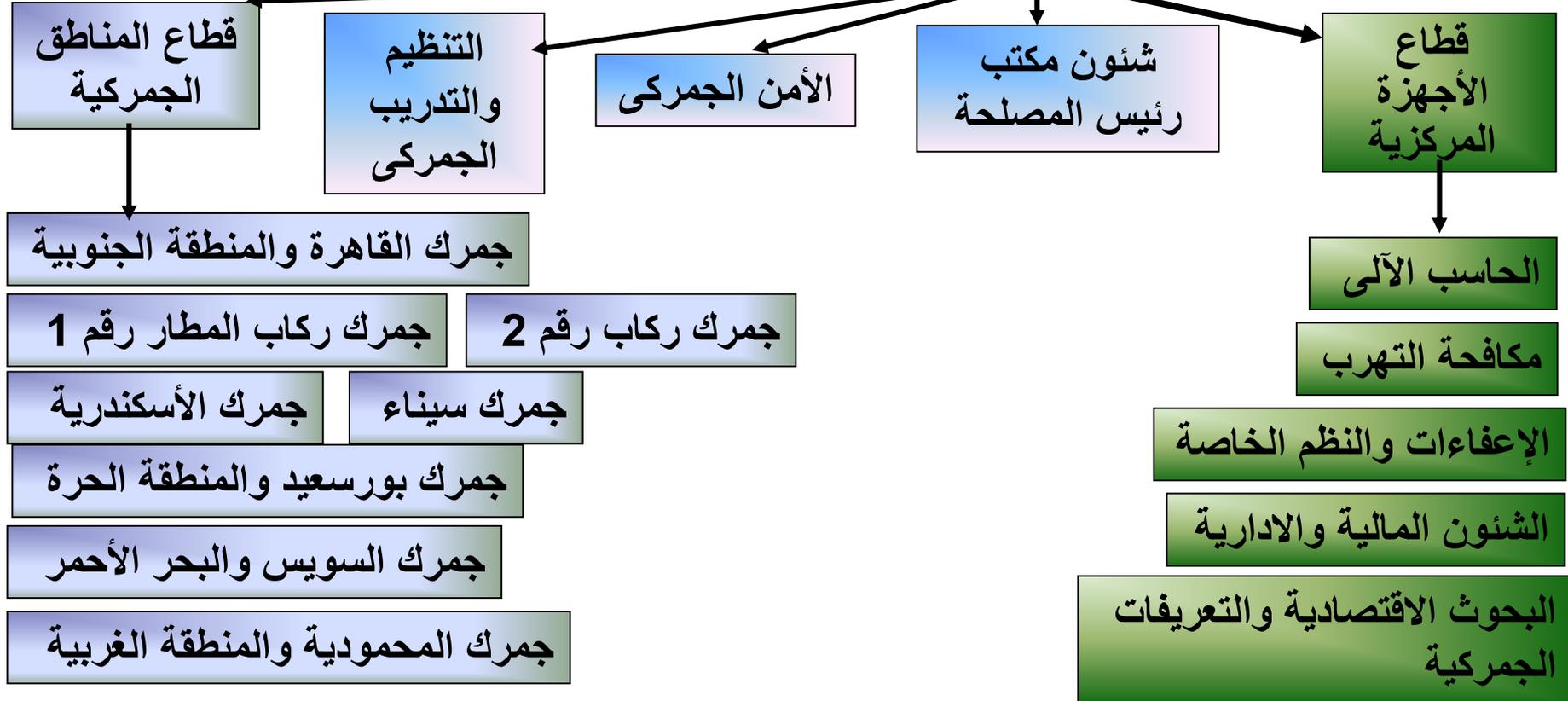


رجل الجمارك

- تدنى الرواتب
- ربط الحوافز المالية بتحصيل الغرامات
- عدم وضوح معايير تقييم الأداء ومحاسبة المقصرين
- نقص التدريب على تطبيق الأساليب الحديثة للكشف والتممين وتحليل المخاطر
- تعقد الهيكل التنظيمي لمصلحة الجمارك

تعقد الهيكل التنظيمي لمصلحة الجمارك

16 إدارة مركزية (تتبعها 90 إدارة عامة و 735 إدارة)



فض المنازعات ليس له مدى زمني محدد ويقتصر على بعض أنواع الخلافات الجمركية



4- اللجوء
للقضاء

3- لجان
التحكيم

2- خارج الإدارة
الجمركية

1- داخل الإدارة
الجمركية

لجنة التحكيم
الابتدائي

وزير المالية

لجنة بالمنفذ
الجمركي

لجنة التحكيم
العليا

نائب رئيس الوزراء
للعرض على مجلس
الوزراء

اللجنة العليا
الاستشارية

3. كيف يمكن تحقيق إدارة جمركية أكثر كفاءة وفاعلية؟

➤ برنامج وزارة المالية للإصلاح الجمركي

➤ مقترحات الدراسة الحالية

الملاح الأساسية لبرنامج وزارة المالية



- الأهداف الرئيسية
- المحاور الست للبرنامج
- الخطوات العملية للتنفيذ

مقترحات الدراسة الحالية



- تعديل هيكل الحماية
- إعادة هندسة القواعد والإجراءات
 - تطبيق أساليب إدارية جديدة
 - مواءمة الحوافز الممنوحة للموارد البشرية
 - استخدام تكنولوجيا المعلومات
- تحسين أسلوب فض المنازعات

تعديل هيكل الحماية



- تخفيض عدد فئات التعريفات الجمركية (إلى 5 فئات مثلاً)
- الإسراع بتطبيق المعايير الفنية الدولية (مثل ISO – IEC-)
Codex
- عدم استخدام الرقابة النوعية للأغراض الحمائية مع التركيز على ضمان السلامة الصحية والبيئية
- الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية وعدم التمييز بين الواردات والمنتجات المحلية عند تطبيق المعايير
- الحصول على عينة واحدة تستخدم في الفحوصات المختلفة في نفس المرة التي تفتح فيها الرسالة للكشف والمعاينة

إعادة هندسة القواعد والإجراءات



تطبيق أساليب إدارية جديدة

- الرقابة الانتقائية وإدارة المخاطر
- المراجعة اللاحقة لسجلات التاجر
- الفحص المسبق على شحن الواردات

وضوح قواعد المراجعة "اللاحقة" لسجلات التاجر



وخاصةً فيما يتعلق بـ:

- طبيعة البيانات والسجلات المطلوبة
- الظروف التي تطلب فيها (مراجعة عادية أم اكتشاف "التدليس")
- الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات
- عقوبات عدم الالتزام من الطرفين



رجل الجمارك



التاجر

الفحص المسبق على شحن الواردات



- 40 دولة متعاقدة مع شركات خاصة لتبنيذ وتثمين وتحديد منشأ الواردات قبل شحنها من ميناء التصدير
- ضمان المنافسة بين الشركات، بأحد أسلوبين: المنافسة المتوازية وتجزئة العقود أو المنافسة المتسلسلة
- تحديد الرسوم المالية حسب طبيعة النشاط
- مراجعة من وزارة المالية لضمان التوافق بين الإيرادات المحصلة وتلك الموثقة بموجب مستندات شركة الفحص المسبق
- شروط جزائية عند الإخلال بمعايير الأداء المتعاقد عليها

مواعاة الحوافز الممنوحة للموارد البشرية



- إنشاء هيئة عامة مستقلة للإيرادات الضريبية لتوفير رواتب وحوافز ومزايا اجتماعية مناسبة
- ربط الحوافز بالأداء (زمن التخليص الجمركي، قلة الشكوى من المتعاملين، عدد الأحكام الصادرة لصالح التجار)
- تدوير رجل الجمارك بين المواقع والأنشطة المختلفة لتجنب التواطؤ
- إعادة هيكلة الإطار التنظيمي لمصلحة الجمارك



استخدام تكنولوجيا المعلومات

- تتميط الإجراءات الجمركية
- معالجة قضية التجارة الالكترونية فنياً وقانونياً
- بناء قواعد بيانات متكاملة ومحدثة باستمرار عن أسعار ونوعيات البضائع والتجار
- تبادل المعلومات بين الإدارة الجمركية ونظيراتها في الدول الأخرى
- الاحتفاظ بنسبة من الإيرادات الضريبية لصيانة وتحديث النظم الآلية

تحسين أسلوب فض المنازعات



- تحديد فترة زمنية للبت فى المنازعات
- شمولية نظام التحكيم لكافة أنواع المنازعات الجمركية والتجارية
- إيجاد محاكم متخصصة فى الخلافات الجمركية
- الاكتفاء بأمانة التحكيم الابتدائى طالما لم يطلب التاجر اللجوء للتحكيم العالى

الخلاصة

- هناك اتفاق على أهمية إصلاح وتطوير الإدارة الجمركية
- من الواضح أيضاً أن مشروع وزارة المالية يتسم بالتوازن بين الرقابة السليمة وتسهيل التجارة
- إلا أن النجاح الحقيقي للتطوير يتوقف على ”تفاصيل“ تصميم وتطبيق هذا الإصلاح